

ليبيا: منظمة العفو الدولية ترحب بإطلاق سراح سجناء سياسيين

رحبت منظمة العفو الدولية اليوم بإطلاق سراح نحو 130 سجيناً سياسياً، بينهم سجناء رأي، وهي ترى في ذلك خطوة مهمة باتجاه تحسين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا.

ومن بين الذين أُطلق سراحهم نحو 85 شخصاً من أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية (التي تُعرف أيضاً باسم جماعة "الإخوان المسلمين")، الذين ظل العديد منهم محتجزين منذ يونيو/حزيران 1998. وفي سبتمبر/أيلول 2005 أبطلت المحكمة العليا الأحكام التي كانت قد أصدرتها بحقهم، في العام 2002، محكمة الشعب التي ألغيت في الوقت الراهن. وقد شملت تلك الأحكام حُكْمين بالإعدام وعدة أحكام بالسجن لمدة طويلة. وفي وقت لاحق قامت محكمة تخصصية أدنى بإعادة المحاكمات وأيدت الأحكام الأصلية في الشهر الماضي.

كما أُطلق سراح عبد الرزاق المنصوري، وهو كاتب وصحفي حُكْم عليه بالسجن 18 شهراً في أكتوبر/تشرين الأول 2005 بسبب حيازة مسدس غير مرخص. ويبدو أنه تم العثور على المسدس في اليوم التالي لاعتقاله في يناير/كانون الثاني 2005 في منزله بطبرق. ويُعتقد أن السبب الحقيقي لسجنه هو المقالات النقدية للسياسة وأوضاع حقوق الإنسان في ليبيا التي نشرها على موقع "أخبار ليبيا" على الانترنت قبل إلقاء القبض عليه بوقت قصير.

وكان الإفراج عن الإخوان المسلمين متوقفاً منذ عدة أشهر. ففي العام الماضي، توصلت لجنة شُكلت بناء على أوامر الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي إلى نتيجة مفادها أن هؤلاء لم يستخدموا العنف ولم يدعوا إلى استخدامه، ولذلك ينبغي إطلاق سراحهم. كما أوصت اللجنة بإطلاق سراح عشرات من أعضاء جماعات إسلامية أخرى، ممن قالت عنهم إنهم نبذوا العنف. وضمت اللجنة أعضاء في مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية (أُعيدت تسميتها باسم "مؤسسة القذافي للتنمية") التي يرأسها سيف الإسلام القذافي.

وفي الوقت الذي ترحب منظمة العفو الدولية بقرارات الإفراج عن هؤلاء السجناء، فإنه يساورها القلق من أن بعضها مشروط. إذ ورد أنه طُلب من الإخوان المسلمين، بشكل خاص، أن يوقعوا على تعهدات بعدم ممارسة أي أنشطة سياسية. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى رفع هذا القيد.

كما تحث المنظمة السلطات الليبية على اتخاذ إجراء عاجل بشأن حالات المعتقلين السياسيين الآخرين، وتكرر، بوجه خاص، مناقشة السلطات الليبية الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجين الرأي فتحي الجهمي، وهو ناشط سياسي لا يزال قيد الاحتجاز من دون محاكمة

منذ مارس / آذار 2004، عندما قُبض عليه عقب انتقاده للعقيد معمر القذافي ودعوته إلى الإصلاح السياسي عبر مقابلات مع وسائل إعلام عالمية. وهو حالياً محتجز في مكان مجهول، يُعتقد أنه مركز خاص تابع لجهاز الأمن الداخلي. وذكُر أنه محروم من زيارة ذويه منذ عدة أشهر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الليبية إلى توضيح الوضع القانوني وأسباب اعتقال كل من محمود محمد أبو شيمة وكامل الكيلاي، اللذين قُبض عليهما في العام الماضي إثر عودتهما إلى ليبيا بعد إقامتهما في المملكة المتحدة لعدة سنوات.